الوضعية المهنية لمخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الإقليمي الجزائري

▪ أ. بريـــمة علـــي
قسم علـم الاجتمـــاع
جامعة باجي مختار – عنابة -
orados24@yahoo.com

الملخَّـص:

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على الوضعية المهنية لمخرجات التعليم الثانوي بالإقليم الشرقي الجزائري و ما تسعى لتحقيقه من توافق مع متطلبات المهن المختلفة، من منظور سوسيو-اقتصادي و هذا لتوضيح أثر هذا النوع من التعليم على التنمية الإقليمية. و لقد خلصنا إلى أن هذه الفئة تحتل مكانة لا بئس بها في السلم الوظيفي للمؤسسات التي تعمل بها، كما تساهم بدرجة كبيرة في التنمية الإقليمية، باعتبار أنها حلقة لا يمكن الاستغناء عنها فيما يخص تطوير الإقليم الذي توجد فيه.

الكلمات المفتاحية: التعليم الثانوي، مخرجات التعليم الثانوي، سوق العمل الإقليمي، التنمية الإقليمية.

Résumé :

Cette étude vise à identifier l'état professionnelle des résultats de l'enseignement secondaire dans la région de l'Est algérien, et ce qu'elle cherche à assurer de compatibilité avec les exigences des professions dans le marché du travail régional en fonction de la perspective socio - historique, pour clarifier l'effet de ce genre d'enseignement sur le développement régional. où nous avons conclu que la position de cette catégorie primordiale dans la hiérarchie de l'institution ou elle travaille contribuent de manière significative au développement régional, aussi elle est essentielle en ce qui concerne le développement de la zone dans laquelle elle existe .

Les mots clés : enseignement secondaire, sorties de l'enseignement secondaire, marché du travail régional. développement régional.

المقدمـــــة:

يلاحظ في الواقع العملي أن مخرجات التعليم خاصة ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي يعانون من صعوبة الاندماج في سوق العمل؛ نتيجة عدم ملائمة السياسات التربوية للمخططات الاستراتيجية الإقليمية التي تتطلب الاهتمام بعدة أبعاد مثل: البعد التشاركي في العملية التنموية و إدماج البعد المكاني و الحضري في الاستراتيجيات و السياسات و البرامج القطاعية في كافة المستويات لتلبية متطلبات سوق العمل المعاصر.

من هذا المنطلق يطرح تساؤل عن مدى ارتباط الثانوية بمحيطها الاقتصادي؛ من حيث الطلب على مخرجاتها في سوق العمل الإقليمي و ذلك بمعرفة وضعيتها المهنية في قطاع الخدمات (المؤسسة العمومية الاستشفائية نموذجا)، من خلال محاولة بحث مسألة توافقها مع المهن التي تشغلها، و في هذا الاطار تم التعرض لمؤشرات تخدم موضوع الدراسة مثل الخلفية المهنية للعامل في المؤسسة الاستشفائية، طرق التحاقه بمنصب العمل، الضغوط المهنية التي يتعرض لها في مكان عمله، عدد المهام التي يقوم بها، مدى مساهمته في إنتاجية المؤسسة و تنمية المحيط الذي يتواجد فيه...،إضافة إلى مؤشرات أخرى توضح وضعية مخرجات التعليم الثانوي في المؤسسة الاستشفائية و مدى مساهمتها في التنمية الإقليمية.

الإشكاليـــــة:

إن دراسة وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الإقليمي يمثل أحد أوجه صياغة إشكالية علاقة الثانوية بمحيطها الاجتمـــــاعي و الاقتصادي و التي تمثل مخرجاتها نقطة الالتقاء بينها و بين باقي مؤسسات المجتمع، من خلال الطلب عليها و توظيفها، حيث يلاحظ في

الواقع الإقليمي خاصة، أن الخريجين من ذوي مستوى النهائي من التعليم الثانوي هم أكثر الفئات التي تواجه صعوبات في الاندماج مع سوق العمل؛ نظرا لعدم قدرتهم على الوصول إلى درجة معينة من التعليم أو تلقيهم مهنا تؤهلهم للتكيف مع متطلبات هذه السوق المتغيرة و المتجددة و بالتالي المساهمة في تنمية الإقليم الذي يتواجدون فيه.

بناء على ما سبق فإن هذه الدراسة ستهتم بالتقصي و تتبع وضعية مخرجات التعليم الثانوي بالمؤسسات الخدماتية الموجودة بالإقليم الشرقي الجزائري و بالضبط بالمؤسسات الاستشفائية الجامعية نموذجا ؛ حيث تجد نفسها بين مجموعة من الخبرات و المهارات المكتسبة خلال التعليم الثانوي و بين منصب عمل داخل جو تنظيمي له متطلباته الخاصة؛ إضافة إلى تتبع بعض العمليات التنظيمية التي تحدد الوضعية المهنية لهذه المخرجات داخل المؤسسة الاستشفائية كنمط التوظيف، التكوين، التوافق المهني، الضغوط المهنية التي تتعرض لها... و مدى مساهمة هذه الوضعية المهنية في تطوير كفاءاتها و دورها في التنمية الإقليمية، و ذلك بطرح التساؤل المركزي التالي:

- **كيف هي وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الإقليمي؟** و تندرج تحت هذا السؤال المركزي تساؤلات فرعية مصاغة على الشكل التالي:

1- هل تتحدد الوضعية المهنية لمخرجات التعليم الثانوي داخل المؤسسة الاستشفائية بالخبرة المهنية أم بالخلفية التعليمية.

2- هل تواجه مخرجات التعليم الثانوي صعوبة في التوافق مع طبيعة المهن الموجودة في
المؤسسة الاستشفائية ؟

3- هل تساهم مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية؟

<u>أولا، تحديد المفاهيم الرئيسية للدراسة</u> : و التي عالجناها كالتالي:

أ- <u>مفهوم مخرجات التعليم الثانوي</u>:

تشمل مخرجات التعليم كل التلاميذ الذين ينجحون في الامتحانات و يحصلون على المؤهلات التي تنتهي إليها العملية التعليمية، و من المسلـــم به أن عملية قياس هذه المخرجات تواجهها العديد من الصعوبات؛ حيث تشمل العديد من الحقائق و المفاهيم[1]؛ فهناك بعض التلاميذ الذين لا يستطيعون إكمال المراحل الدراسية، فهل يمكن اعتبارهم فاقدا كاملا؟ و من المؤكد أن ذلك سيؤدي إلى نقص في الناتج التعليمي.[2]

اهتمت هذه الدراسة بمخرجات التعليم الثانوي و بالتحديد الحاصلين على المستوى النهائي، و عليه يدفعنا الفضول العلمي لمحاولة معرفة إمكانية توافق هذه الفئة مع متطلبات سوق العمل الإقليمي، و هل تساهم في دفع عجلة التنمية الإقليمية.

ب - <u>مفهوم سوق العمل الإقليمي</u>:

يتميز سوق العمل الإقليمي بكثرة المؤسسات و التشريعات، كما يتم فيه توجيه الموارد البشرية للوظائف المختلفة التي تحددها الظروف الجغرافية للإقليم، الكثافة السكانية، الحراك الاجتماعي و درجة الهجرة،[3] و يتحدد نتيجة لنشاط سوق العمل الإقليمي عدد من العناصر؛ كالتشغيل، الأجور، الهجرة و التعليم.

يطرح في هذا الصدد مسألة توافق مخرجات التعليم لسوق العمل. و تعتبر مخرجات التعليم الثانوي من بين الفئات التي تحتاج للمزيد من البحث، خاصة فيما يتعلق بإمكانية توافقها مع متطلبات المهن المختلفة الموجودة في سوق العمل و مدى تحقيقها للتنمية الإقليمية.

ج- مفهوم التنمية الإقليمية:

تعتبر التنمية الإقليمية أسلوبا من أساليب التخطيط، إنها الإطار الذي يحدد الاتجاهات الرئيسية لكيفية توزيع الموارد المادية و البشرية بين الأقاليم المختلفة بشكل يضمن تناسبها مع مخططات التنمية الوطنية[4]، فضلا عن تحقيقها نوع من الرفاه لسكان تلك المناطق. و قد تم استخدام هذا المفهوم في هذه الدراسة للإشارة لمختلف الأقاليم الموجودة في الجزائر، حيث ركزنا على الإقليم الشرقي الجزائري و الذي يحتوي على قطاع صناعي لا بأس به و فيه عدة مؤسسات اقتصادية و خدماتية.

لقد أبرز هذا المبحث المعالجة المفهومية للموضوع محل الدراسة في محاولة لتوضيح أهم المفاهيم الرئيسية فيه، غير أن البحث الميداني يفقد الكثير من أهميته السوسيولوجية إذا لم يستند إلى إطار نظري يمكننا من فهم المشكلة المبحوثة ؛ فذلك من شأنه أن يدعم الجانب المنهجي للدراسة، و هذا ما سيتطرق إليه المبحث الموالي بالتفصيل من خلال توضيح علاقة مخرجات التعليم الثانوي بسوق العمل الإقليمي في الجزائر.

ثانيا، علاقة مخرجات التعليم الثانوي بسوق العمل الإقليمي الجزائري:

لا يمكننا تجاهل أهداف دعم الدولة للتعليم، خاصة ما تعلق بالمرحلة الثانوية لتفادي ظاهرة الأمية و التقليل من الاضطرابات الاجتماعية التي بدورها تؤثر في التنمية، فلقد تزايد بشكل ملحوظ أعداد الخريجين من المدارس الثانوية في السنوات الأخيرة، بفعل دعم الدولة لهذا القطاع، لكن ما يعيب هذه السياسة المتبعة هو أنها لم تهتم إلا بالكم على حساب النوع.

إن الوضع الراهن للتعليم الثانوي في الوطن العربي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة يستدعي دراسة فاحصة لمدى توافق مخرجاته مع

متطلبات سوق العمل الإقليمي، مع الأخذ في الاعتبار كافة المعطيات التي جاءت في خطط التنمية و برامج الإصلاح التربوي[5]، إن هذا الأمر يقود إلى ضرورة إعادة النظر في برامج التعليم الثانوي ليحظى الخريج بالقبول في ميدان الشغل، فهناك عدة عقبات و تحديات تواجهه أهمها: توجه التلاميذ نحو التخصصات النظرية و عدم الاهتمام بتنمية مهارات التحليل و الإبداع و التركيز على التلقين، إلى جانب ظاهرة تسربهم في مختلف المستويات الدراسية قبل الحصول على التأهيل، إضافة إلى أيضا غياب التنسيق الكافي بين الثانويات و الجهات المستفيدة من الخريجين في سوق العمل و على رأسها القطاعات الإنتاجية.

لاشك أن هذه العقبات تشير بإلحاح إلى إعادة النظر في نظام التعليم الثانوي؛ بما يتوافق مع احتياجات التنمية في سوق العمل الإقليمي الذي يفرض شرط الخبرة و يهتم بتوفير بعض القدرات الشخصية و السلوكية، كما يتطلب استخدام التكنولوجيات التعليمية الحديثة.

من بين السياسات المطلوبة لمواجهة متغيرات سوق العمل الإقليمي العمل على ربط المناهج الدراسية باحتياجات هذه السوق، و التنسيق بين المدارس الثانوية و قطاعات سوق العمل لتطوير المناهج الدراسية و تكثيف الاستخدام التطبيقي للتقنيات و الوسائل الحديثة و الزيادة في توجيه التلاميذ نحو التخصصات المهنية المطلوبة أكثر، إضافة إلى استحداث وكالات للتشغيل تكون بمثابة حلقة وصل بين الخريج و سوق العمل.[6]

إن التغيرات المتسارعة لسوق العمل تتطلب وضع برامج لتطوير الوسائل التعليمية، و على هذا الأساس وجب إحداث توازن بين العرض و الطلب من الكم أي (عدد المتخرجين) و الكيف (أي نوعية الاختصاص و مستوى المهارة)، فالثانويات تقوم بتقديم مساعدة تقنية

تربوية تهدف إلى رفع مستوى تأهيل العمال، كما تقوم أيضا بتنظيم تدريبات حسب تطور احتياجات سوق العمل، بالإضافة إلى إخضاع المتخرج إلى التوجيه، كما أن تزويده بمختلف الماهرات و الكفاءات يؤدي إلى الزيادة في الإنتاج و جودته.

ثالثا، البيانات الميدانية المفسرة لعلاقة مخرجات التعليم الثانوي بسوق العمل الإقليمي الجزائري: تشكل معالجة البيانات خطوة حاسمة في البحوث الميدانية، إذ من خلالها يستطيع الباحث إحداث ربط بين الأحداث و المعطيات الميدانية، مما يمكنه من الإجابة على تساؤلات الإشكالية و اختبار فرضيات بحثه؛ ومن جملة البيانات الميدانية التي جمعت حول موضوع دراستنا ما سوف نعرضه كالتالي:

1- **منهج الدراسة :**

للإجابة عن التساؤلات التي طرحت في الإشكالية وظفنا لذلك المنهج الوصفي التحليلي ، من أجل التعرف على الوضعية المهنية لمخرجات التعليـــم الثانوي و الظروف المحيطة بهم في سوق العمل الإقليمي الجزائري و علاقته بالتنمية الإقليمية.

2- الخصائص العامة للعينة :

شمل مجتمع هذه الدراسة العمال ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي، الذين يشتغلون في المؤسسات الاستشفائية الموجودة على مستوى الإقليم الشرقي الجزائري، و الموضحة في الجدول التالي :

- الجدول رقم 01 يوضح عدد العمال في مجتمع الدراسة:

المؤسســـــــــــــة الاستشفائية	العدد الإجمالي للعمال
المؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي بقالمة	2323
المؤسسة الاستشفائية ابن رشد بعنابة	3212
المؤسسة الاستشفائية بن باديس بقسنطينة	4523
المجمــوع	**10058**

المصدر: هذه الدراسة.

لقد قدر عدد العمال بالمؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي بقالمة: 2323 عامل و بالمؤسسة الاستشفائية ابن رشد بعنابة: 3212 عامل و بالمؤسسة الاستشفائية بن باديس بقسنطينة: 4523 عاملا، أما العدد الإجمالي فقدر ب: 10058 عامل، فهم دائمو الاحتكاك بسوق العمل و يفترض أن يكون لهم دور في التنمية الإقليمية.

2- عينة الدراسة:

فرضت طبيعة هذه الدراسة الاعتماد على **العينة العمدية** و هذا عن طريق المسح الشامل لقلة الأفراد الذين تتوفر فيهم شروط العينة. كما أن وحدة العينة في هذه الدراسة هي المؤسسة الاستشفائية، أما مجتمع الدراسة فهو مجموع العمال و الموظفين الذين يشتغلون في هذه المؤسسة؛ حيث جرى التركيز فقط على ذوي المستوى النهائي من التعليم الثانوي و هذا لقربهم أكثر من سوق العمل و لتحديد مجال الدراسة أكثر، و يلاحظ إضافة شرط التكوين لقلة الأفراد الذين يملكون المستوى النهائي من التعليم الثانوي في هذه المؤسسات المختارة.

لقد تم اللجوء إلى طريقة المعاينة غير الاحتمالية في تحديد الحيز البشري الذي ستخضعه الدراسة لإطارها المنهجي كما اعتمد على الفرز القائم على الخبرة و الفرز بشكل الكرة الثلجية. و قد لجأنا إلى هذا الأسلوب عندما أدركنا أن الوسط الذي يجب أن نختار منه أفراد العينة غير معروف كليا.

- الجدول رقم 02 يوضح عدد أفراد عينة الدراسة:

المؤسســـــــــــة الاستشفائية	عدد أفراد عينة الدراسة
المؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي بقالمة	24
المؤسسة الاستشفائية ابن رشد بعنابة	31
المؤسسة الاستشفائية بن باديس بقسنطينة	37
المجمـــوع	**92**

المصدر: هذه الدراسة

لقد تم اختيار **24** مفردة من المؤسسة الاستشفائية الحكيم عقبي بقالمة و **31** مفردة من المؤسسة الاستشفائية ابن رشد بعنابة و **37** مفردة من المؤسسة الاستشفائية ابن باديس بقسنطينة، أي بمجموع **92** مبحوثا.

3- الخصائص العامة لعينة الدراسة من خلال البيانات الأولية لاستمارة الاستبيان:

لا شك أن البيانات الأولية تعتبر إطارا مرجعيا توضح تفاعل متغيرات البحث، حيث سنركز خلالها على متغير الجنس، السن و المستوى التعليمي لفهم الخلفية الاجتماعية و الاقتصادية للمبحوثين .

أ- متغير الجـــــنـــــس :

بالرجوع إلى البنية الديموغرافية للمجتمع الجزائري يتبين أن هذا المجتمع من المجتمعات الفتية، ذلك أن ما يزيد عن نصف عدد سكانه هم من فئة الشباب، كما أن عملية التنمية التي سعت لتحقيقها الدولة كان لها تأثير إيجابي على البناء الاجتماعي منذ الاستقلال؛ و الدراسة الميدانية تعكس هذه الحقائق الاجتماعية ، لننظر في هذا الشأن إلى الرسم البياني التالي:

الرسم البياني رقم 01 يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس:

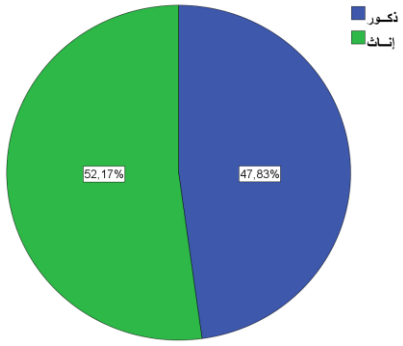

ف: 01 ، المصدر: (استمارة الدراسة).

يتضح من خلال الرسم البياني أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هم من الإناث و هذا بنسبة 52,17% مقابل 47,83% من الذكور، و يعزى ذلك إلى الانتشار الواسع للفئة النسوية بمختلف قطاعات سوق العمل، كما أن القطاع الصحي يناسب أكثر هذه الفئة باعتبار أن العمل فيه لا يتطلب مجهودات جسدية كبيرة، إضافة إلى أن انتشار قيم الحداثة في المجتمع الجزائري و ظهور الفردانية و المساواة بين الإناث و الذكور في أماكن العمل ساعد في انتشار هذه الظاهرة.

2- متغير الســـــن:

يعتبر متغير السن من المتغيرات الهامة الممثلة لخصائص العينة، فهو الذي يحدد مختلف فئات الأعمار و طبيعتها و مدى تأثيرها في العملية الإنتاجية للمؤسسة الاستشفائية، و عليه فالرسم البياني التالي يوضح ذلك:

- الرسم البياني رقم 02 يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير السن:

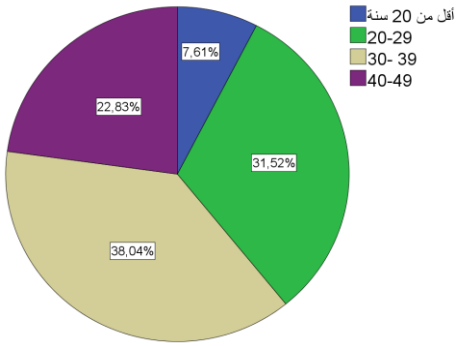

ف02 ، المصدر: (استمارة الدراسة).

يتضح من خلال الرسم البياني أن أكبر نسبة من أفراد عينة الدراسة يتمركزون في الفئة العمرية: 30- 39 سنة بنسبة 38,04%، حيث تمثل القوة و العطاء، تليها الفئة التي تتراوح أعمارها بين 20- 29 سنة بنسبة 31,52% و هي مرحلة يصفها علماء التنظيم بمرحلة الإنجاز و الاستقلالية، حيث تساهم هذه الفئة بفعالية في العمل المنتج. فيما يخص الفئة العمرية الثالثة، فتتعلق بمن هم بين 40 إلى 49 سنة، حيث تتواجد بنسبة 22,83 %، فهي فئة كبار السن الذين لا يمكن الاستغناء عليهم، إذ يملكون الخبرة و التجربة التي تفيد في العمل المنتج، خاصة في القطاع الخدماتي.

3- متغير المستوى التعليمي:

يعتبر التعليم ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادي بعد التقدم التكنولوجي، كما أن زيادة متوسط سنوات التعليم لأفراد القوة العاملة بسنة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج الحقيقي بنسبة 20 % تقريبا[7]، لننظر في هذا السياق للبيانات الميدانية المتعلقة بهذا المتغير في الرسم البياني الموالي:

– الرسم البياني رقم 03 يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي:

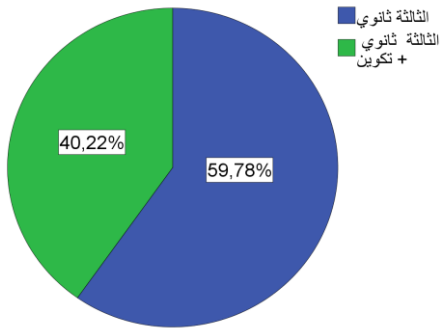

ف 3، المصدر: (استمارة الدراسة).

يلاحظ إضافة فئة الذين يملكون تكوينا مهنيا و هذا بنسبة 40,22%، كما هو مبين في الرسم البياني رقم 07، فالتكوين يساعد على التكيف مع متطلبات المهن في سوق العمل، بالنسبة للذين يملكون مستوى الثالثة ثانوي فتقدر نسبتهم ب: 59,78%، و يتضح من ذلك أن المستوى الثانوي وحده غير كاف في الوقت الحاضر لبلوغ معظم المناصب التي يطمح إليها شبابنا؛ في المقابل يطرح سوق العمل الإقليمي متطلبات عديدة، من خلال عرض

لمهن جديدة مرتبطة بمتغيرات اقتصادية و تكنولوجية حديثة تستدعي إعادة النظر في المعايير المتعلقة بعالم الشغل.

رابعا، تحليل و تفسير المعطيات الميدانية:

في أي بحث علمي يعود الباحث في نهاية بحثه، إلى تساؤلات الإشكالية التي طرحها في البداية و إلى الفرضيات التي صاغها ليقف علـــى مـــــدى صدقها في ضوء النتائج التي توصل إليها و التي سنوجزها في النقاط التالية:

أ – نتائج اختبار الفرضية الأولى:

– " **تتحدد الوضعية المهنية لمخرجات التعليم الثانوي داخل المؤسسة الاستشفائية بخبرتها المهنية أكثر من خلفيتها المعرفية.**" فمن خلال نتائج الفقرات الخاصة بهذه الفرضية نخلص إلى أن أفراد عينة الدراسة ترى أن الوضعية المهنية لمخرجات التعليم الثانوي داخل المؤسسة الاستشفائية تتحدد بخلفيتها المعرفية أكثر من خبرتها المهنية، حيث بلغ مستوى توفرها بدرجة موافق بمتوسط حسابي قيمته: 2,28، فالخلفية المعرفية تشمل كل ما تلقته هذه المخرجات من معارف تدعم متطلبات المهن في المستشفيات، فهناك تحديات كثيرة تقف بوجه هذه الفئة تتطلب وضع برامج دراسية تضع ضمن اعتبارها تهيئة هذه الفئة للعمل، من خلال نشر اللغات الأجنبية و توفير التكنولوجيا و تغيير طريقة التعليم من تلقين إلى ابتكار.

ب– نتائج اختبار الفرضية الثانية:

–"**لا تواجه مخرجات التعليم الثانوي صعوبة في التوافق مع طبيعة المهن الموجودة في المؤسسات الاستشفائية** ". فمن خلال نتائج الفقرات المتعلقة بهذه الفرضية نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة لا ترى بأنه هناك صعوبات

تواجهها مخرجات التعليم الثانوي في التوافق مع طبيعة التخصصات المهنية الموجودة في المؤسسات الاستشفائية، حيث بلغ مستوى توفرها بدرجة موافق بمتوسط حسابي قيمته: 2,33، فالمستشفيات تعتبر من المؤسسات التي ينبغي أن يحقق فيها الفرد أكبر قدر من التوافق، سواء مع المشرفين في ميدان العمل أو مع الزملاء أو مع مطالب العمل نفسه، و مع ظروف سوق العمل الإقليمي المتغير و المتجدد.

ج- نتائج اختبار الفرضية الثالثة:

-" **تساهم مخرجات التعليم الثانوي في تحقيق التنمية الإقليمية**". فمن خلال نتائج الفقرات المتعلقة بهذه الفرضية نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة تعتبر أن مخرجات التعليم الثانوي تساهم بقدر لا بئس به في تحقيق التنمية الإقليمية، حيث بلغ مستوى توفرها بدرجة موافق بمتوسط حسابي قيمته: 2,27، و لهذا رأينا أنه من المهم القيام بدراسة وضعية هذه الفئة في سوق العمل الإقليمي و معرفة مدى توافقها مع متطلبات هذا السوق المتميز و المتكون من عمالة مؤهلة تأهيلا متنوعا يمكنها من أن تواجه التحديات التي تفرضها ظروف العصر الحالية و المستقبلية.

- الإجـــابـــة عن التساؤل المركزي للإشكـــاليـــة:

- كيف هي وضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الإقليمي؟

فمـــــن خـــــلال البيانات الميدانيـــة اتضـــح أن نسبـــــة: 42,39 % من أفراد العينة ترى بأن هذه المخرجات تساهم بقدر لا بأس به في تطوير المؤسسة الاستشفائية، كما أن نسبة: 47,83 % منهم أقروا بمساهمة هذه الفئة في خدمة المحيطة الاقتصادي و الاجتماعي، و هي نسب متوسطة تستدعي إعادة النظر في وضعية هذه الفئة. و عليه وجب على المختصين أن

يولوا عناية فائقة بتوزيع هذه المخرجات في سوق العمل الإقليمي وفق استراتيجية تضع في الاعتبار طبيعة هذه الفئة من جهة و من جهة أخرى مراعات خصوصية كل إقليم الجغرافية و الاجتماعية و الثقافية.

الخاتمـــــة :

من خلال وصف لوضعية مخرجات التعليم الثانوي في سوق العمل الإقليمي، خلصنا إلى أن هذه المخرجات تحتل مكانة لا بأس بها في السلم الوظيفي للمؤسسة الاستشفائية و إن وضعيتها و إن كانت بسيطة و مكملة للمهام الرئيسية لهذه المؤسسة، فإنها تساهم بدرجة لا بأس بها في التنمية الإقليمية، باعتبار أنها حلقة لا يمكن الاستغناء عليها فيما يخص تطوير الإقليم الذي توجد فيه، كما أنه بعد إجراء الدراسة الميدانية و تحليل البيانات و تفسيرها، تم التوصل إلى أن العلاقة بين هذه المخرجات و سوق العمل الإقليمي تحتاج إلى المراجعة و إعادة الصياغة، فالبحث عن توازن أكبر بين التعليم الثانوي و العمالة كان الموجه في بعض البلدان كالجزائر في صياغة خطط التعليم، حيث شملت خدماته: توفير الكفاءات على مختلف مستويات الأفراد الذين يلتحقون بسوق العمل الإقليمية أو ربما لا يلتحقون، بإعدادهم لأعمال تتفق مع معرفتهم و قدراتهم. و لتعديل العرض في مجال هذا النوع من التعليم و تكييف مخرجاته مع ما للوسط المحلي من احتياجات اقتصادية وجب إذا النظر في مسألة التوافق بين هذا المستوى التعليمي و متطلبات المهن المختلفة الموجودة في سوق العمل و مدى تحقيق ذلك للتنمية الإقليمية، من حيث محتوى البرامج الدراسية و جعلها أكثر قربا من الجانب العملي الميداني و جانب الخبرة المهنية للعامل و كذلك العرض و الطلب في سوق

العمل، من حيث عدد طالبي العمل و عدد التخصصات المهنية الموجودة في سوق الشغل.

المراجع و الإحالات:

1 – علي صالح جوهر: **التخطيط التربوي و التنمية**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2009، ص: 84.

2– محمد علي حافظ: **التخطيط للتربية و التعليم**، المؤسسة المصرية العامة للتأليف و الأنباء و النشر، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، 1965، ص: 85.

3– نادر مريان و آخرون: **الداخلون الجدد إلى سوق العمل الأردنية** ، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، المملكة الأردنية الهاشمية، ماي 2006، ص: 5.

4– سعد عبدالله الزهراني: **موائمة التعليم العالي السعودي لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى العاملة و انعكاساتها الاقتصادية و الاجتماعية و الأمنية**، مطابع وزارة الداخلية، الرياض، السعودية، 1423 ه، ص: 21

5– د. ماجد خورشيد و آخرون: **أسس التخطيط الإقليمي**، معهد التخطيط القومي، تموز، 1988 ، ص، ص: 17– 18

6– لخضر غول: **التعليم الثانوي و دوره في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية– الجزائر نموذجا–** دراسة ميدانية على عينة من العاملين في القطاع الإداري و الإنتاجي بمدينة قالمة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، غير منشورة، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008– 2009، ص: .120

7– عبد الله عبد الدائم: **مراجعة استراتيجية التربية العربية**، المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، تونس، 1995، ص: 151.